*مجلة العلوم العربية والإنسانية*
*جامعة القصيم*، المجلد (٦)، العدد (٢)، ص ص ٥١٧-٥٦٢، (رجب ١٤٣٤هـ/ مايو ٢٠١٣)

# التسمية بما اقترنت به لواحق الاسم
## دراسة صرفية نحوية

**د. يوسف محمود فجال**
*الأستاذ المشارك في النحو والصرف*
*جامعة الملك سعود بالرياض*

**ملخص البحث.** اقتضت الحاجة الاجتماعية أن يكون لكل شيءٍ اسمٌ دالٌّ عليه، يبيّن كُنهَه، ويميّزه عن غيره، ويختزلُ وراءَه عدداً من الصفات والمعاني الخاصّة به، ومن هنا فإنّ دراسة الأسماء مجال حيوي خِصْب غزير الاتجاهات، وثيق الصلة بالواقع المعيش للأمم والشعوب جميعاً.

ولم يألُ النحاة جُهداً في دراسة الأسماء بأنواعها وأصنافها المختلفة، فعَقَدُوا لذلك أبواباً مخصّصة، كما ذكروا كثيراً مما لم يدخل في هذه الأبواب مُتفرقاً في مؤلفاتهم، وبيّنوا طرائق التعامل نحويًّا مع الاسم بالتفصيل، وافترضوا الكثير من الفَرَضيات في ذلك، التي رأينا تَحَقُّقَ الكثيرِ منها في عالمنا المعاصر.

ومن الموضوعات التي وُجِدت مفرّقة في كتب النحاة، مع تَغايرٍ في استعمالاتها وأحكامها في عصرنا الحاضر هي التسمية بما اقترن بلواحق الاسم، وهذا البحث مراجعة لكلامِ النحاة، واستقراءٌ لأقوالهم، ثم الحكمُ عليها، كما فيه إجابة عن كثيرٍ من التساؤلات التي تعنّ على الخاطر، ويكثُر ورودها على الألسنة حول طرائق التعامل مع هذا النوع من الأسماء، من نحو كيفيّة إعرابها وتثنيتها وجمعها وتصغيرها والنسبة إليها، وغير ذلك.

## مقدمة

الحمدُ للهِ وكَفَى، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ المصطفَى، أمَّا بعدُ:

الحمد لله وكَفَى، والصلاة والسلام على النبيّ المصطفى، سيدنا محمد خير الورى، وعلى آله وصحبه ومَن اقتفى. أما بعد :

فدراسة الأسماء مجال حيويّ خِصْب غزير الاتجاهات، علاقته مباشرة مع الواقع المَعِيش للأمم والشعوب والناس، إذ اقتضت الحاجة الاجتماعيّة أنْ يكون لكل شيءٍ اسمٌ دالٌّ عليه، يبيّن كُنهَه، ويميّزه عن غيره، ويختزلُ وراءَه عدداً من الصفات والمعاني الخاصّة به.

قال ابن جني : « قيل : إنّما وُضعت الأعلام لضَرْبٍ من الاختصار وتنكُّب الإكثار ؛ وذلك أنّ الاسمَ الواحد من الأعلامِ قد يُؤدِّي بنفسه تأديَة ما يطولُ لفظُهُ، ويُمَلُّ استماعُه، ألا ترى أنّك إذا قُلْت : (كلَّمتُ جَعْفراً) فقد استغنيتَ بـ (جَعْفَر) هذا عن أنْ تقول : الطويلَ البزّازَ الذي يَنْزِلُ بمكان كذا، ويُدْعى أخوه كذا، ويُدْعى ولده كذا، وتَبْلُغُ تجارَتُه كذا، ويَلْبسُ من الثياب كذا، ويَتَعاطَى من كذا وكذا، إلى ما يطول ذِكْره، ثم لا يُستوفى ؛ لأنّه لا يُمْكِنك في التفصيل أن تذكرَ جميعَ أحوالِه التي تخصّه، ولعلّك أنت أيضاً إنما تعرفُ القليلَ منها، وكان ذلك مُؤَدِّياً إلى الإطالةِ، بل كأنما لم تَسْتَوفِ الغرضَ والبُغية، فلما رأوا ذلك أنابُوا عن جميعِهِ اسْماً واحِداً علَماً، يُغْنِي عن الإطالة والمَلالة وقُصور المعنى مع حُسُور المُنَّة »[1].

والأسماء مجال خَصب للدراسات الاجتماعيّة والنفسية والتاريخيّة والثقافيّة، واللسانية بفروعها كافّة على المستويات الصوتي والصرفي والتركيبي والمعجمي

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان. **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**. تحقيق : مروان العطية وشَيخ الراشد، بيروت : دار الهجرة، ط الأولى، ١٤٠٨هـ، ص : ٦٥ – ٦٦.

والدلاليّ، فالتسميات طريق لمعرفة الطبقات الاجتماعيةّ المختلفة من حضريّة وبدويّة، غنيّة وفقيرة وغيرها، وهي طريق لمعرفة الحالة النفسية للشعوب والأمم والعوائل، من فَرَحٍ أو تَرَحٍ، من رجاء أو امتنان، من تملّق أو محبّة صادقة، كما أنّها مجال خِصْب لدراسة التطور الصوتي في كثير من الكلمات، وطرائقِ نُطقِها، ومجال فسيح للدراسات الصرفيّة، وما يلحقها من تغيُّرات صرفيّة في بِنيتِها، من قلب أو إعلال أو نَسَب أو تصغير أو تثنية أو جمع أو نحوها، ومجال ثَرِيٌّ للدراسات النحويّة وما يتبعُها من معرفةِ طريقةِ إعرابِ هذه الأسماء، وما يُبنى منها، وما يُمنع من الصَّرف، ونحو ذلك، كما أنّ الهدف الأسمى من هذه الدراسات اللغويّة المتنوعة هو الوصول إلى البحث الدلاليّ.

ومن هذا المنطلق كان اختياري للأسماء مجالاً للدراسة، وقد خصَّصت ما اقترنت به لواحق الاسم بالحديث لأمور عدّة :

- عدم وجود دراسة سابقة في هذا الموضوع، مع وجود دراسات في مواضيع كثيرة ومتنوعة عن الأسماء والمسمّيات، وطرائق التعامل معها.
- عدم تحدّث النحاة عن هذا النوع من الأسماء في بابٍ واحد، بل وجد متفرِّقاً في كتب النُحاة، فإذا أردتَ أنْ تُلم باستعمالات نوعٍ ما من هذه الأنواع فإنه يتطلب منك الكثير من العناء والجهد في الحصول على الحكم المطلوب.
- تعدّد أنواع اللواحق وأغراضها ومعانيها، وما يتبع ذلك من اختلاف الحكم النحوي أو الصرفي بناء على المعنى المراد لهذه اللاحقة.
- ورود هذا الاستخدام كثيراً في كتاباتنا وتحدثنا به بشكل يوميّ، مما يستوجب علينا معرفة طرائق استخدام هذا النوع من الأسماء.

ومن هنا كان هذا البحث عرضاً لآراء النُّحاة لهذه الأسماء بالتفصيل، وبيان دلالاتها، وطرائق استخدامها نحويًّا وصرفيًّا، من خلال منهجيّة وصفيّة استقرائية تحليليّة.

وقد كان للنُّحاة القدامى والمحدثين جهودٌ حثيثة في دراسة الأسماء من حيث أحكامها الصرفيّة، والنحوية، واللغويّة عامّة، فمنهم من صنَّف في ذلك، ومنهم منْ خصَّ لها مباحث في مجمل كتبهم، ومنهم من أورد أحكاماً عن ذلك في مباحثهم وفصول دراساتهم، وكان الهدف من ذلك التعريف بالاسم، ولغاته، وبيان أنواعه، وأصله، واشتقاقيّته، وحكمه الصرفيّ، والنحويّ، ودلالته المعجميّة، وقد فرض النُّحاة الكثير من الفَرَضِيَّات عن الأسماء تَهدفُ إلى بيان الحكم النَّحوي فيما قد تدعو إليه الحاجة، باستقصاء كل ما يَخطر على البال في ذلك.

ومن أبرز الدراسات عن الأسماء التي راعَت الجانب اللغويّ أو النحويّ، الآتي :

- **الاشتقاق** : لابن دريد، حققه عبد السلام هارون، وطبع في مكتبة الخانجي بمصر.
- **اشتقاق الأسماء** : للأصمعي، رسالة تقع في ثمانٍ وخمسين صفحة، حققها د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، وطبعت في مكتبة الخانجي في مصر، عام ١٤٠٠ هـ.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** : لابن جني (٣٩٢هـ)، حققه د. مروان العطيّة وشيخ الراشد، وطبع في دار الهجرة ببيروت، عام ١٤٠٨هـ.
- **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين** : لمحمد أمين بن فضل الله المحبي (١١١١هـ)، نشر دار الآفاق الجديدة ببيروت، ١٤٠١هـ.

• **أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها** [٢] : للدكتور سليمان العايد، طبع في مصر، عام ١٩٩١م.

• **أسماء الناس في المملكة العربيّة السعودية** : للأستاذ الدكتور إبراهيم الشمسان، طبع في مكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤٢٦هـ.

• **الأسماء المركبة، أنواعها وإعرابها، دراسة نحوية** : للدكتور عبد الرحمن الحميدي، بحث نُشِر في مجلة الدرعيّة، العدد : ٢٩، عام ١٤٣٠هـ.

• **أسماء الناس الذّكور في منطقة عسير** : للدكتور عبد الرحمن البيشي، رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الإسلامية عام ١٤٣٢هـ.

• **اللطائف في اللغة**، المشهور بـ (معجم أسماء الأشياء) : لأحمد بن مصطفى الدمشقي، طبع في دار الفضيلة بالقاهرة.

وهنا، قد يتبادر إلى الذهن عدد من التساؤلات :

-ما لواحق الاسم ؟

-ما أنواع التسمية بالأسماء المثناة، وما أنواع الأسماء المجموعة جمعاً مذكراً سالماً، وما أنواع المجموعة جمعاً مؤنثاً سالماً، وما أنواع المزيدة بألف ونون ؟

-كيف نتعامل مع هذه الأسماء من حيث الإعراب، والتصغير، والنسب، وكيف نثنيها، ونجمعها ؟

إنَّ هذا البحثَ يُراجعُ كلامَ النحاة، ويستقرِئُ أقوالهم، ويحكمُ عليها، ويجيبُ

---

(٢) هذه دراسة نحويّة صرفية شاملة لكل أنواع المسمّيات، تقع في ١٤٣ صفحة، حرص الباحث فيها على جمع أكبر قدرٍ من كلام العلماء في كل مسألة، دون العناية بتحليل النصوص المنقولة أو تجلية غوامضها، وإن كان هذا البحث أقرب ما كُتب في موضوع بحثي فإنّ بحثي يختلف عنه بأنه دراسة موسعة وخاصة بما اقترنت به لواحق الاسم، إضافة إلى ما في بحثي من تحليل وتدقيق للآراء المختلفة، وكثيرٌ من المسائل التي تعرضت لها لم يتعرض لها الباحث في كتابه.

عن هذه التساؤلات التي تعنّ على الخاطر، ويكثُر ورودها على الألسنة.

أسأل الله - عزّ شأنه - أن أكونَ قد وُفّقت في بلوغ الهدف، وأن ينفعَ به، والله يتولانا.

## تعريف اللاحقة

**اللاحقة (suffixe):** مقطعٌ أو أكثر يُضاف إلى آخر الكلمة، فيُغَيِّر معناها ونوعها، أو معناها دون نوعها.

**والمقطعُ** : هو مجموعة من الوحدات الصوتيّة (الفونيمات)، أقلها صوت صامت واحد وصائت واحدٍ، وقد يكون أكثر من ذلك. يضمُّها نظامٌ معيّن.

فالمقطع إذاً شكلٌ من أشكال تجمّع الفونيمات وتَوَزُّعها في الكلام بين صامت وصائت. ومثاله كلمة : (مُسْلِمٍ) فإنها تَتَكَوَّن من ثلاثة مقاطع وهي : (مُسْ، لِ، مٍ)، (مسْ = ص ح ص [٣]) (لِ = ص ح) (مٍ = ص ح) فإذا أضفنا إليها **اللاحقة** (ون) تُصبح (مسلمُون) فتصبح من أربعة مقاطع، وهي : (مُسْ، لِ، مُو، نَ)، (مُسْ = ص ح ص) (لِ = ص ح) (مُو = ص ح ح) (نَ = ص ح).

ولواحق الأسماء في العربية إمّا تصريفيّة أو اشتقاقيّة، فالتصريفيّة هي التي تُغيّر معنى الكلمة ولا تُغيّر نوعها، والاشتقاقيّة هي التي تُغيّر معنى الكلمة ونوعها.

---

(٣) الرمز (ص) يعني صامت، والصوامت جميع حروف الهجاء سوى حروف العلّة، والرمز (ح) يعني صائت، والصوائت هي حروف العلة الثلاثة : الألف والواو والياء، والحركات : الضمة والفتحة والكسرة.

ولواحق الأسماء العربية على النحو الآتي :

| المورفيم اللاحق | اسم اللاحقة | وظيفة اللاحقة |
|---|---|---|
| انِ | التثنية | مورفيم العدد، والإعراب |
| يْنِ | | |
| وْنَ | جمع المذكر السالم | مورفيم العدد، والجنس، والإعراب |
| يْنَ | | |
| اتُ◌َ◌ِ | جمع المؤنث السالم | مورفيم العدد، والجنس |
| ة | التأنيث | مورفيم الجنس |
| ى | | |
| اء | | |
| يّ | النسب | مورفيم اشتقاقي |
| ان | الألف والنون الزائدتان | مورفيم اشتقاقي |

وتعدّ لاحقتا النسب، والألف والنون الزائدتان لاحقتين اشتقاقيّتين، إذ تُحوِّل هاتان اللاحقتان الأسماءَ الداخلة عليها إلى صفات، أمّا غيرهما فهي من اللواحق التصريفيّة التي لا تُغير نوع الكلمة.

ومصطلح (اللاحقة suffixe) وجمعها (اللواحق suffixes) مصطلح لِسانيّ، ورد عند النُّحاة القُدامى بالمدلول ذاته، ولكن ليس بالتفصيل والتقسيم الذي ورد عن اللسانيين. ومن ذلك قول المبرد : « إذا قال لك رجلٌ: رأيتُ رجلاً، فإن الجواب أن تقول : مَنَا ؟ أو قال : جاءني رجل، فإنك تقول : مَنُو ؟ أو قال : مررت برجل، قلت : مَنِي ؟ وليست هذه الواو والياء والألف **اللواحق** في (مَنْ) إعراباً ؛ ولكنهن لَحِقْن في الوقف للحكاية، فهنّ دليلٌ، ولسن بإعراب »[٤].

(٤) المبرد، محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة : الأهرام، ط ١٤١٥هـ. ٢ : ٣٠٥.

وقال ابن جني عن هاء السكتْ : «.... وذلك أنّ هذه الهاءَ إِنَّما هي أحدُ **لَوَاحِقِ** الوَقْفِ »[٥].

وقال الزمخشري : « والحروفُ التي تَتَّصلُ بـ (إيّا) من الكاف ونحوها **لواحقُ** للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في (أَنْت) ونحوها في أخواته، ولا محل لهذه **اللَّوَاحق** من الإعراب، إنما هي علامات، كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب»[٦].

## التسمية بالمثنَّى

المثنى ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادةِ ألفٍ في آخره رفعاً، وياءٍ نصباً وجراً، تليهما نونٌ مكسورة، مفتوح ما قبلها، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه [٧].

**والتسمية بالمثنى أربعة أنواع :**

الأول : تسمية شخص أو موضع باسم أصله مثنى.

الثاني : اشتهار اسمٍ لشخصين أو لموضعين سُمِّيَا باسمٍ واحدٍ.

الثالث : تغليب اسمِ شخص على شخصين سُمِّيا باسمين مختلفين.

الرابع : اشتهار شخصين أو موضعين أو شيئين باسم مُغَاير لاسميهما.

**فالأول** : نحو : دولة البَحْرَين، والدَّونكين، والحِصنَيْن، ومُحَمَّدَين، وحَسَنَيْن، وبَدْرَان، وعَبْدان، وزيْدَان، وجَمْعان.

---

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان. **سر صناعة الإعراب**. تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق : دار القلم، ط الأولى، ١٤٠٥هـ. ٢ : ٤٩٢.

(٦) الزمخشري، محمود بن عمر. **المفصل**. بيروت : دار الجيل، ط الثانية. ص : ١٢٧.

(٧) انظر ابن مالك، محمد بن عبد الله. **شرح التسهيل**. تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد المختون، مصر : هجر ، ط الأولى، ١٤١٠ هـ. ١ : ٥٩، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **همع الهوامع**. تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت : دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٨ هـ. ١ : ١٣٢.

**والثاني** نحو : الجلالَيْن (جلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلّي)، والخالدين، والكَعْبَين، والعَامِرَين، والقَيْسَيْن [٨]. كما جاء ذلك في أسماء الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً، نحو : أَبَانَيْن [٩]، وعَمَايَتَيْن [١٠]، وفيها قال جرير:

ولو أنَّ عُصْمَ عَمَايَتَينِ ويَذْبُلٍ سَمِعا بذكرِكَ أَنْزَلا الأوعَالَا

وعُمَران [١١]، وفيها قال صخرُ الغَيِّ الهُذَلِيّ :

إلى عُمَرَين إلى غَيْقَةٍ فيَلْيَلَ يَهْدِي رِبَحْلاً زَخُوفا [١٢]

**والثالث** نحو : العُمَرَين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، والمُصْعَبَين (مصعب وعبد الله ابني الزبير)، والخُبَيْبَين (عبد الله بن الزُّبير وأخيه مصعب)، والأَبَوَين (الأب والأم)، والرَّجَبَين (رجب وشعبان)، والفُراتين (الفرات ودِجْلة)، والعشاءين (المغرب والعِشاء).

---

(٨) **الخالدان** : هما خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد، وخالد بن قيس بن نضلة من بني أسد أيضاً. **والكَعْبان** : هما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة. **والعامران** : هما عامر بن الطفيل بن مالك بن كلاب، وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب. **والقَيْسان**، من طيِّئ : وهما قيس بن عتاب بن أبي حارثة وقيس بن هزمة بن عتاب. انظر ابن يعيش، يعيش بن علي. **شرح المفصل**. تحقيق محيي الدين عبد الحميد (ولم يُشر الطابع إلى ذلك)، ط المنيرية. ١ : ٤٧.

(٩) أَبَانَان : جبلان، وهما أَبَان الأبيض، وأَبَان الأسود، بينهما نحو فرسخ، ووادي الرُّمة يقطع بينهما. انظر البكري، أبا عُبَيد عبد الله بن عبد العزيز. **معجم ما استعجم**. تحقيق مصطفى السَّقا، بيروت : عالم الكتب. ص : ٩٥.

(١٠) عَمَايَة : من العَمَى، جبل ضخم بالبحرين، والعمايَتَان جبلان، هما : عمَاية وصَاحَة، بينهما مسافة فرسخ. انظر معجم ما استعجم : ٨٢٠، ٩٦٦.

(١١) موضع بين مكة والمدينة. انظر معجم ما استعجم : ٩٦٧، ١٠١١.

(١٢) مواضع متدانية. انظر معجم ما استعجم : ١٠١١.

وقد عقد السيوطيّ في المزهر [١٣] فصلاً عَنْون له بـ (ذِكر المثنى على التَّغليب)، وعقد ابن فارس باباً في الصاحبي [١٤] عنون له بـ (باب الاسمين المُصْطَحِبَيْن)، وكذلك فعل المحبّي في جنى الجنتين[١٥].

وتتعدد أسباب التغليب، فيُغلَّبُ اسم على آخر لشَرَفِهِ كالأبوين، أو ذُكورته كالقمرين، أو عِظَمه كما في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [١٦]، أو خِفَّته كالعُمَرَين، أو شُهْرَته كالفُرَاتَيْن [١٧].

قال المفضَّل: «من شأنِ العرب إذا اجتمع شيئان من جِنْسٍ واحدٍ فكان أحدُهما أشهرَ سُمِّي الآخر باسمه. ولما كان القمرُ أشهرَ عندَ العرب وأكثرَ في أوقات المشاهدِ، وتُدْرِكُهُ ليلاً ونهاراً، سَمَّوا الشمس باسمه، وهي القصة في تسميتها أبا بكر وعمر؛ إذ كانت خلافة عمر أكثر وأشهر في الإسلام للفتوح وطول المدة» [١٨].

**والرابع** نحو: العِرَاقين (الكوفة والبصرة)، و الجيشين (القوة والشباب)، والخائنين (الجوع والعرى)، والأَخْضَرَين (العشب والشجر)، والطَّرَفين (اللسان والفرج)، والنَّيِّرين (الشمس والقمر)، والأحمدين (الأمن والسَّلام)، والأَسْمَوَين (الماء

---

(١٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **المزهر**. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي القاهرة: دار التراث، ط الثالثة. ٢: ١٨٥ – ١٨٧.

(١٤) ابن فارس، أحمد. **الصاحبي**. تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ط ١٩٧٧م. ص: ١٢٠ – ١٢١.

(١٥) المحبي، محمد أمين بن فضل الله. **جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط الأولى، ١٤٠١هـ، ص: ١١٧ – ١٣٠.

(١٦) الفرقان: ٥٣.

(١٧) انظر المزهر ٢: ١٨٥، وهمع الهوامع ١: ١٣٧.

(١٨) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. **مجالس العلماء**. تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الخانجي، ط الثالثة، ١٤٢٠هـ. ص: ٣١.

والملح)، والدارين (الدنيا والآخرة)، والثَّقَلين (الإنس والجن)، والرِّحْلَتين (رحلة الشتاء ورحلة الصيف)، والنَّفْخَتَين (نفخة الصعق ونفخة البعث)، والحَجَرَين (الذهب والفضة)، والجبلين (الصفا والمروة)، والأذلَّين (عَير الحي والوتد)، والجَدِيدَيْن والدَّائِبَين والأَهْرَمَين (الليل والنهار)، والأَمَرَّين (الفقر والهرم)، والأبيضين (الليل والنهار أو اللبن والماء)، والأصغرَيْن (القلب واللسان)، والخَافِقَين (المشرق والمغرب)، والزَّهْراوَيْن (البقرة وآل عمران)، والمطهِّرين (الماء والتراب)، والبَرْدَين (وقت صلاة الصبح ووقت صلاة العصر)، والأَعْمَيَين (السيل والبعير الصَّؤُول أو الحريق)، والقرينَين (أبي بكر وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما).

وقد عقد السيوطيّ في المزهر [١٩] فصْلاً عنون له بـ (ذكر الألفاظ التي وردت مثناة).

**ما ينطبق عليه اسم (المثنى) من الأنواع السابقة**

بناءً على حدِّ التثنية فإنَّ الأنواع الأول والثالث والرابع ليست من باب التثنية، لعدم صلاحيتها للتجريد وعطف مثلها عليها، ولكنّها ملحقة بالمثنى من حيث الإعراب فقط [٢٠]، أما النوع الثاني فهو مثنى حقيقةً.

**حكم القياس على أنواع المثنى**

أما بالنسبة للقياس على هذه الأنواع فيرى السيوطيّ أن القسم الثالث الذي هو للتغليب مسموعٌ، يحفظ ولا يُقاس عليه [٢١].

ولا أرى ما يُبرِّر الحكمَ بعدمِ جوازِ القياس عليه، فمتى ما تشابهت ظروف التسمية الحديثة بالسالفة جاز القياس عليه.

---

(١٩) ٢ : ١٧٣ — ١٨٥.

(٢٠) انظر شرح التسهيل ١ : ٦٥، ٦٧، وهمع الهوامع ١ : ١٣٦، ١٣٧،

(٢١) انظر همع الهوامع ١ : ١٣٧.

**حكم تثنيته أو جمعه**

قرَّر النحاةُ عدمَ جواز تثنية المثنى أو جمعه جمع مذكرٍ سالماً، لأن ذلك سيؤدي إلى اجتماع إعرابين في كلمة واحدة [٢٢].

**إعرابه**

الأنواع الثاني والثالث والرابع تعامل معاملة المثنى، فترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء.

واختلف في النوع الأول على أوجه عدّة :

**الأول** : أن يُعْرب إعراب المثنى، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، فيقال : هذه البَحْرَانِ، وزُرْت البَحْرَين، ومررت بالبحرَيْنِ [٢٣]. وعدَّه سيبويه الأقيس والأجود[٢٤]، وتابعه على ذلك النحاة [٢٥].

**الثاني** : أن يُعرب إعراب ما لا ينصرف، ويُلتَزمُ بالألف قبل النون، فيقال : هذه البحرانُ، وزرت البحرانَ، ومررت بالبحرانَ [٢٦]، وشرط الرضي لذلك ألا تتجاوز

---

(٢٢) انظر السيرافي، أبا سعيد الحسن، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، بيروت : دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ. ٤ : ١٤٢، وهمع الهوامع ١ : ١٤٠ – ١٤١.

(٢٣) انظر ابن السرّاج، محمد بن السري. **الأصول**. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت : مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، ١٤١٧هـ. ٢ : ١٠٦، وشرح التسهيل ١ : ٦٥.

(٢٤) انظر سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة : الهيئة المصرية، ط ١٣٩٥ هـ. ٣ : ٢٣٢.

(٢٥) انظر المبرد، محمد بن يزيد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة : الأهرام، ط ١٤١٥هـ، ٤ : ٣٦، وهمع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٢٦) انظر المقتضب ٤ : ٣٦، والأصول : ٢ : ١٠٦، وهمع الهوامع ١ : ١٦٥.

حروف الكلمة سبعة أحرف، لأن حروف (قَرَعْبَلانة) غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في (مستعتبان) مثلاً معتقب الإعراب [٢٧].

**الثالث**: أن يُعرب إعراب المفرد، ويُلتزمُ بالياء قبل النون، فيقال: هذه البحرينُ، وزرت البحرينَ، ومررتُ بالبحرينِ. ومنع سيبويه [٢٨] هذا الوجه معللاً ذلك بأنه لا نظير لها في الكلام، فليس في الكلام في آخر الاسم ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، بخلاف ما آخره ألف ونون، فهو مثل: عُثمان، وزَعْفَران.

ويرى الرضي أنّ مجيء (البحرين) في المثنى هو على خلاف القياس، فيُقال: هذه البحرينُ، ودخلتُ البحرينَ، واستعمال (البحرين) مجعولاً نونه معتقب الإعراب أكثر من استعمال (البحران) [٢٩].

والذي أراه في مسألة الإعراب أننا نرجع في ذلك إلى الاستعمال المتداول بين النَّاس، فلا نُغَيِّر ما جرى الناس على لفظه واستعماله، فما آخره ياء ونون كـ (البَحْرَين) وشُهر بين الناس بذلك بقي على حاله، وما آخره ألف ونون كـ (بَدْرَان) وشُهر بين الناس بذلك بقي على حاله.

ويُعامل من حيث الإعراب بالحركات، ويُنْظر إلى الاسم من حيث الصرف أو عدمه إلى حال الاسم، فإن كان آخره ألفاً ونوناً كـ (بَدْران) جرى مَجرى (سَلمان) في منع الصرف، وإن كان آخره ياء ونوناً، فإن كان مؤنثاً – مثلاً – منع من الصرف للعلمية والتأنيث كـ (البَحْرَيْن)، وإن كان مذكراً كـ (مُحَمَّدَين) صُرف. وهكذا.

---

(٢٧) انظر رضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**. تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط الثانية، ١٩٩٦م، ٣: ٢٦٦.

(٢٨) انظر الكتاب ٣: ٢٣٢.

(٢٩) انظر شرح الكافية للرضي ٣: ٢٦٧.

**تصغيره**

يُنظر عند تصغير العَلَم المتصل به لاحقتا التثنية إلى عدد أحرُفِهِ قبل التثنية، فإن كان قبل لاحقتي التثنية ثلاثة أحرف فإنه يعامل معاملة الثلاثيّ، فيصاغ على (فُعَيْل)، فيقالُ في تصغير من اسمه (زيدان) : (زُيَيْدَان)، ولا يُكسر ما بعد ياء التصغير.

وإن كان قبل لاحقتي التثنية أربعة أحرف فإنه يعامل معاملة الرباعيّ، فيُصاغ على (فُعَيْعِل) ، فيُقال في تصغير مَنِ اسمه (ظَرِيفان) أو (مُحمَّدين) : (ظُرَيِّفان) و (مُحَيْمِدين)، وهذا رأي المبرِّد [٣٠]، حيث راعى أصل العلم.

أمّا سيبويه فينظر إلى لاحقة التثنية على أنها مُتممة لبنية الكلمة، فلا يحْذِفُ اللاحقة ويحذف ما قبلها من مدّات، فيقول فيمن اسمه (ظَرِيفان) أو (جِدَارَان) : (ظُرَيْفان) و (جُدَيْران) بتخفيف الياء [٣١].

**النِسبة إليه**

عند النِّسبة إلى العلم المتَّصل به لاحقتا التثنية، إنْ أَعْربناه إعراب المثنى رددناه إلى مفرده ونسبنا إلى المفرد، فنقول فيمن اسمه (زيدان، محمدَين، البحرَين) : (زَيْديّ، مُحمدِيّ، البحْرِيّ).

وإن أعربناه إعراب المفرد بالحركات نسبنا إليه على حاله [٣٢]، فنقول فيمن اسمه (زيدانُ، محمدَينُ، البحرَين) : (زَيْدانيّ، محمدَينِيّ، بَحْرينيّ).

---

(٣٠) انظر المقتضب ٢ : ٢٦٣.

(٣١) انظر الكتاب ٣ : ٤٤٣، ورضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن. **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت : دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٢هـ. ١ : ٢٤٧، وأبا حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. **ارتشاف الضرب**. تحقيق د. رجب عثمان محمد، القاهرة : الخانجي، ط الأولى، ١٤١٨هـ. ١ : ٣٦٩ — ٣٧٠.

(٣٢) انظر الكتاب ٣ : ٣٧٢.

ويرى الرضي – بناء على ما ورد في طريقة إعراب المثنى المسمى به آنفاً – وجوب إلزامه الألف، فنقول فيمن اسمه (محمدَين، البحرَين) : (محمدانيّ، بحرانيّ)[٣٣]. وأما قولهم : (بحرينيّ) بالياء فهو شاذ، إلا أنه الأكثر في (البحرين).

ويرى أبو عليّ الفارسي أنّ الألف والنون في (بَحرانيّ) نسبةً إلى (البحرين) ليستا للتثنية، وإنما الاسم قد بُني على (فَعْلان) فنُسب إليه على لفظه[٣٤].

ونقل ياقوت الحموي عن أبي محمد اليزيدي قوله : « قال لي المهديُّ والكسائيُّ حاضرٌ : كيف نسبوا إلى (البَحْرين) فقالوا (بَحْرانيّ) ؟ قال : وكيف نسبوا إلى (الحِصْنين) قالوا : (حِصْنِيّ) ؟ قال : ولِمَ لَمْ يقولوا : (حِصْنَانيّ) ؟ فقلت : لو نَسَبوا إلى (البَحْرين) فقالوا : (بَحْريّ) لم يُعْرف إلى (البَحْرَين) نسبوا أم إلى (البَحْر) وأمنوا اللبس في (الحِصْنَين) إذ لم يكن موضعٌ آخرُ يُنْسبُ إليه غير (الحِصْنَين) فقالوا : (حِصْنِيّ).

فقال الكسائي : لو سألني الأمير لأجبتُ بأجودَ من جوابه، فقال : قد سألتُك. فقال الكسائي : إنّهم لما نَسَبُوا (الحصنيْنيّ) كانت فيه نونان، فقالوا : (حِصْنِيّ) اجتزاء

---

(٣٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٨٢. قال الرضي في تعداده لشواذ النسب : « وقالوا : بحْرانيّ، في النسبة إلى (البحرين) المجعول نونه معتقب الإعراب، والقياس : (بحرَيْنيّ)، ووجهه : أن نون (البحرين) بالياء تجعل معتقب الإعراب، وقياس المثنى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف، كما مر في باب العلم، فإلزام (البحرين) الياء شاذ إذاً.

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف في النسب، لا هو ولا الألف، فقيل (بحرانيّ)، على أنّه منسوب إلى (البحران) المجعول نونه معتقب الإعراب ؛ لكونه هو القياس في المثنى المجعول نونه كذلك، وإن قل استعماله ».

(٣٤) انظر الفارسي، أبا علي الحسن بن أحمد، **التكملة**. تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بيروت : عالم الكتب، ط الثانية، ١٤١٩هـ. ص : ٢٦٦.

بإحدى النُّونين، ولم يكنْ في (البحرين) إلا نُونٌ واحدةٌ، فقالوا : (بَحْرانِيّ). فقال اليزيدي : فكيف يُنسب رجل من (بني جِنّان) ؟ فإن قلت : (جِنِّيّ) على قياسك فقد سوَّيْت بينه وبين المنسوب إلى (الجِنّ)، فإنْ قُلْت : (جِنَّانيّ) رجعت عن قياسك وجمعتَ بين ثلاث نونات » .

وقد علَّق ياقوت على اليزيدي فقال : « قول اليزيدي : أمنوا اللبس في الحصنين، محال ؛ فإنَّ في بلاد العربِ مواضعَ كثيرةً يُقال لها : (الحصن) غير مثناة، يأتي ذكرها عقيب هذا. فإن نسب إلى (الحصنين) بما نَسَب إلى (الحصن) التبس بما نُسِب إلى (الحصن) كما أنّهم لو نسبوا إلى (البحرين) (بحريّ) لالتبس بما نسب إلى (البحْر). فبَطَلتْ حُجّة اليزيدي. وهذا خبرٌ يتداوله العلماءُ منذ أيام اليزيدي وإلى هذه الغاية لم أر من أَنْكَرهُ، وهو عجبٌ » [٣٥].

ويُلاحظ في هذا النصّ أمور عدّة :

الأول : أنهم أعربوا العلم المثنى بالحروف، فقالوا : (بحران، وبحرين)، وقالوا : (حِصنان، وحِصنين) بحسب موقعها الإعرابي.

الثاني : أنهم نسبوا إلى العلم مرّة إلى مفرده ومرة إليه وهو مثنى، وردّهم العلم إلى مفرده لإعرابهم إياه بالحروف، ونسبتهم إليه مثنى لأمن اللبس.

الثاني : رجّح ياقوت النِّسبة إلى العلم وهو مثنى ؛ خشية أن يَلْتَبس بما يوافقه من الأسماء المفردة.

---

(٣٥) الحَمَوي، ياقوت. **معجم البلدان**، بيروت : دار صادر، ط ١٣٩٧هـ. ٢ : ٢٦٣ – ٢٦٤، وانظر ١ : ٣٤٧، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ٩٥.

## التسمية بجمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم هو الاسم الدالّ على أكثر من اثنين بزيادة واوٍ ونون في آخره، رفعاً، أو ياء ونون، نصباً وجرًّا، وسلم بناء مفرده عند الجمع. وهذا الجمع مختصٌّ بالعلم أو الوصف للعاقل من الذكور [٣٦].

**أنواع جمع المذكر السالم، وحكمها الإعرابيّ**

**الأول** : تسمية شخص أو موضع باسم أصله جمع مذكر سالم. نحو : عَابِدِين، عِلِّيين [٣٧]، وسَعْدُون، وزيدون، ومن أسماء المواضع والبلدان : قِنَّسرين، وفِلَسْطين، ويَبْرِين، وصَرِيفين، ونَصِيبين، وصِفِّين [٣٨].

وذكر ابن جني أن (فلسطين) وأخواتها إنما هي جمع على ضربٍ من التَّأوّل[٣٩]، وأنها واحد لا جمع لها، أو جمع لا واحد لها مستعمل [٤٠].

**الثاني** : تغليب اسمِ شخص على أشخاص سُمُّوا بأسماء مختلفة. نحو: الخُبَيْبِينَ (أي : خُبيب وأصحابه، وخُبَيب هو عبد الله بن الزُّبير) [٤١].

واختلف في النوع الأول على أوجه عدّة :

---

(٣٦) انظر في حدّ جمع المذكر السالم وشروطه، شرح التسهيل ١ : ٦٩، والأزهري، خالد. **التصريح بمضمون التوضيح**. تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت : دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ. ١ : ٦٧.

(٣٧) اسم لأعلى الجنّة.

(٣٨) انظر شرح التسهيل ١ : ٨١، وهمع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٣٩) انظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٢٧.

(٤٠) انظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٢٥.

(٤١) شرح التسهيل ١ : ٧٠.

**الأول** : يُعْرب إعراب جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، فيقال : هذه فَلَسْطُونَ، وزُرْت فَلَسطينَ، ومررت بفَلَسطينَ. بفتح الفاء واللام [٤٢]. ومثله : يَبْرِين [٤٣].

واستُدِلَّ على ذلك بـ (عِلِّيين) في قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [٤٤]، وبما جاء في الأثر : شهدتُ صِفِّينَ، وينْسَت صِفُّون [٤٥]. وقال السيوطي : وهي اللغة الفصحى [٤٦].

**الثاني** : تلزم الياء قبل النون، ويُجعل الإعراب على النون مصروفاً، فيقال : هذا مسلمونٌ، ورأيت مسلموناً، ومررت بمسلمونٍ [٤٧].

ويمنع نحو : (فِلَسطينُ) للعلمية والتأنيث، فيقال : هذه فلسطينُ، ورأيت فِلَسطينَ، ومررتُ بِفِلَسطينَ [٤٨]. ومثله : (يَبْرين) [٤٩].

**الثالث** : تلزم الواو قبل النون، ويُجعل الإعراب على النون مصروفاً، فيقال: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدونٍ. أجاز ذلك المبرّد [٥٠].

---

(٤٢) انظر الكتاب ٣ : ٢٣٢، والمقتضب ٤ : ٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢ : ٦٢٥، والأصول ٢ : ١٠٦، ومعجم البلدان ١ : ٧١، ٤ : ٢٧٤.

(٤٣) انظر معجم البلدان ٥ : ٤٢٧.

(٤٤) المطففين : ١٨ – ١٩.

(٤٥) انظر همع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٤٦) انظر همع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٤٧) انظر الكتاب ٣ : ٢٣٢، والمقتضب ٤ : ٣٦، والأصول ٢ : ١٠٦، ومعجم البلدان ١ : ٧١، ٤ : ٢٧٤، وهمع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٤٨) انظر الكتاب ٣ : ٢٣٢، والأصول ٢ : ١٠٦، ومعجم البلدان ١ : ٧١، ٤ : ٢٧٤.

(٤٩) انظر معجم البلدان ١ : ٧١، ٥ : ٤٢٧.

(٥٠) انظر شرح التسهيل ١ : ٨٦.

ويرى ابن مالك أن الأجود إجراؤها مُجْرى الجمع، ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون فقليل عنده، والحمل عليه ضعيف [٥١].

**الرابع** : تلزم الواو قبل النون، ويجعل الإعراب على النون غير مصروفٍ، ذهب إلى هذا الرأي أبو عليٍّ الفارسي ؛ إذ جعل (حمدون) ونحوه أعجميًّا، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة الواو والنون بعد ضمة في آخر اسم ليس من وضع العرب، لعدم ذلك في النكرات [٥٢]. وقال السيوطي : للعلمية وشبه العُجمة [٥٣].

**الخامس** : التزام الواو وفتح النون مطلقاً [٥٤].

وذكر السيوطي أن جعل المثنى كـ (سَلمان) والجمع كـ (غِسلين) أو (هارون) مشروط بألَّا يجاوزا سبعةَ أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات [٥٥].

وأرى في هذه المسألة ما رأيته في التسمية بالمثنى، من أن ذلك يعود للاستعمال المشهور.

**حكم تثنيته أو جمعه**

قرَّر النحاةُ عدمَ جواز تثنية الأعلام المتصلة بها لاحقتا جمع المذكر السالم، أو جمعها جمع مذكرٍ سالماً، لأن ذلك سيؤدي إلى اجتماع إعرابين في كلمة واحدة [٥٦].

---

(٥١) انظر شرح التسهيل ١ : ٨٦.

(٥٢) انظر شرح التسهيل ١ : ٨٧.

(٥٣) انظر همع الهوامع ١ : ١٦٦.

(٥٤) انظر همع الهوامع ١ : ١٦٦.

(٥٥) انظر همع الهوامع ١ : ١٦٦.

(٥٦) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٢، وهمع الهوامع ١ : ١٤٠ - ١٤١.

**تصغيره**

يُعامل العلمُ المتَّصل به لاحقتا جمع المذكر السالم معاملة العلم المتّصل به لاحقتا التثنية، كما بيّنته سابقاً، فيُنظر عند تصغيره إلى عدد أحرفه قبل الجمع، فإن كان قبل لاحقتي الجمع ثلاثة أحرف فإنه يعامل معاملة الثلاثيّ، فيصاغ على (فُعَيْل)، فيقالُ في تصغير مَنِ اسمه (سَعْدون) : (سُعَيْدُون)، ولا يُكْسَر ما بعد ياء التصغير.

وإن كان قبل لاحقتي النسب أربعة أحرف فإنه يعامل معاملة الرباعيّ، فيُصاغ على (فُعَيْعِل)، فيقال في تصغير من اسمه (محمّدُون) أو (ظَرِيفُون) : (مُحَيْمِدون) و (ظُرَيِّفون)، وهذا رأي المبرِّد، حيث راعى أصل العلم [٥٧].

أمّا سيبويه [٥٨] فينظر إلى لاحقة الجمع على أنها مُتممة لبنية الكلمة، فلا يحْذِفُ اللاحقة ويحذف ما قبلها من مدّات، فيقول فيمَن اسمه (ظَرِيفون) أو (ثلاثِين) : (ظُرَيْفون) و (ثُلَيْثين) بتخفيف الياء، وقال أبو علي الفارسي هي قول جميع العرب[٥٩].

وذكر الرَّضي في تصغير (أَرَضِين) عَلماً، أننا لا نَرُدَّها إلى مُفْرَدها سواءٌ أكانت النون معتقب الإعراب أو لا ؟ فَتُصغَّر على (أُرَيْضين) ، فإن كانت النون مُعتقب الإعراب فإنها تكون مُنصرفة في المذكر، وغير مُنصرفة في المؤنَّث، وإنْ كانت النونُ ليست مُعتقب الإعراب فنقول فيها : (أُرَيْضون) رفعاً، و (أُرَيْضين) نصباً وجرًّا.

كما ذُكر في تصغير (سِنين) عَلماً، إنْ لم تُجْعل النُّون مُعتقب الإعراب رُدَّ إلى واحده ؛ لبقاء الاسم حينئذ على حرفين، ولا يتم بهما بنية التصغير كما تمّت في

---

(٥٧) انظر المقتضب ٢ : ٢٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٤٧.

(٥٨) انظر الكتاب ٣ : ٤٤٢.

(٥٩) انظر التكملة : ٥٠٤، والفارسي، أبا علي الحسن بن أحمد. **المسائل البصريّات**. تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد، مصر : المدني، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ. ١ : ٢٧٧، وارتشاف الضرب ١ : ٣٧٠.

(أرضون)، فتُردّ اللام المحذوفة، ولا تحذف الواو والنون ؛ لأنهما - وإن كانتا عوضاً من اللام المحذوفة في الأصل - صارتا بالوَضع العَلَمِيّ جُزءاً من العَلَم، فيقال : (سُنَّون) رفعاً، و (سُنِّين) نصباً وجرًّا.

وإن جُعِلت النون مُعتقب الإعراب، فلا تُردّ إلى واحدها، وتصغَّر على (سُنَيِّن) منصرفاً في المذكّر، وغير مُنْصرف في المؤنَّث [٦٠].

**النِّسبة إليه**

عند النِّسبة إلى العلم المتَّصل به لاحقتا جمع المذكر السالم، إنْ أَعْربناه إعراب جمع المذكر السالم بالحروف، رددناه إلى مفرده ونسبنا، وإن أعربناه إعراب المفرد بالحركات نسبنا إليه على حاله [٦١].

فنقول في (محمدون، فِلَسْطين، عابِدين، قِنَّسْرين، يَبْرِين) : (مُحمّدونيّ، فِلَسْطينيّ، عابديّ، قِنَّسرينيّ، ويَبْرِينيّ).

وقد نسَب من أعرب (فلسطين) بالحروف فقال : (فَلَسْطيّ) [٦٢]. ويُنسب لها في زماننا : (فِلَسطينيّ).

## التسمية بجمع المؤنث السالم

قد يُسمَّى بما جُمع جمعَ مؤنثٍ سالماً رجلٌ أو امرأةٌ أو موضعٌ أو نحو ذلك، وذلك نحو : فَتَكات، وعَطِيَّات، ونِعْمات، وفي المواضع : أَذْرِعات، وعَرَفَات.

---

(٦٠) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٧٢.

(٦١) انظر الكتاب ٣ : ٣٧٢، والأصول ٣ : ٦٨.

(٦٢) انظر معجم البلدان ٤ : ٢٧٤.

## حكمه الإعرابيّ

في المسمّى به ثلاثة مذاهب :

**الأول** : أن يُعامَل معاملتَه بأن يُرفعَ بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، مع تنوينه. واستُدِلَّ على ذلك بـ (عرفات) في قوله تعالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[٦٣]، وبقول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها [٦٤]. وعدّه النحاة الأفصح [٦٥].

**الثاني** : أن يُعامَل معاملتَه بأن يُرفعَ بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، دون تنوينه. فيُقال : هذه أذرعاتُ، وزرتُ أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ.

وعلل سيبويه ذلك بأنهم شبهوا التاء بهاء التأنيث، وهاء التأنيث لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة [٦٦].

**الثالث** : أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية والتأنيث.

وقد رُوِيت (أذرعات) بالأوجه الثلاثة في قول امرئ القيس :

تَنَوَّرتُها من أذْرِعاتٍ، وأهلها بيثربَ، أدنى دارِها نَظَرٌ عالِ [٦٧]

**تثنيته وجمعه**

يجوز تثنية العلم المختوم بلاحقتي جمع المؤنث السالم، فيُقال : (أَذْرِعاتان) في تثنية رجلين اسمهما (أَذْرِعات)، لعدم اجتماع إعرابين.

---

(٦٣) البقرة : ١٩٨.

(٦٤) انظر الكتاب ٣ : ٢٣٣.

(٦٥) انظر المقتضب ٤ : ٣٦، وشرح المفصل ١ : ٤٦، ومعجم البلدان ١ : ١٣٠، ٤ : ١٠٤.

(٦٦) انظر الكتاب ٣ : ٢٣٤، والأصول ٢ : ١٠٦ — ١٠٧.

(٦٧) انظر المقتضب ٤ : ٣٧، وابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. **أوضح المسالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : المكتبة العصرية. ١ : ٦٩، ومعجم البلدان ١ : ١٣٠، ٤ : ١٠٤.

وعند جمعِها جمعَ مؤنثٍ سالماً فإنه تُحذف التاء كما تحذف في المفرد ثم تُحذف الألف معها، ثم تُزاد علامة الجمع الألف والتاء، فيقالُ في جمع (أَذْرِعات) : (أَذْرِعات) [٦٨].

**تصغيره**

يُعامل العلمُ المتَّصل به لاحقتا جمع المؤنث السالم معاملة العلم المتّصل به لاحقتا التثنية، كما بيّنته سابقاً، فيُنظر عند تصغير الاسم المجموع جمع مؤنث سالماً إلى عدد أحرفه قبل الجمع، فإن كان قبل لاحقتي الجمع ثلاثة أحرف فإنه يعامل معاملة الثلاثيّ، فيصاغ على (فُعَيْل)، فيقالُ في تصغير من اسمها (هِنْدات) : (هُنَيْدَات)، ولا يُكسر ما بعد ياء التصغير.

وإن كان قبل لاحقتي النسب أربعة أحرف فإنه يعامل معاملة الرباعيّ، فيُصاغ على (فُعَيْعِل)، فيُقال في تصغير من اسمها (ذِكريات) أو (ظَرِيفات) : (ذُكَيْرِيَات) و (ظُرَيِّفات)، وهذا رأي المبرِّد، حيث راعى أصل العلم [٦٩].

أمّا سيبويه [٧٠] فينظر إلى لاحقة الجمع على أنها مُتممة لبنية الكلمة، فلا يحْذِفُ اللاحقة ويحذف ما قبلها من مدّات ` فيقول فيمن اسمها (ظَرِيفات) : (ظُرَيْفات) بالتخفيف.

**النِّسبة إليه**

عند النِّسبة إلى العلم المتَّصل به لاحقة جمع المؤنث السالم، إنْ أَعْربناه إعراب جمع المؤنث السالم، رددناه إلى مفرده ونسبنا إلى المفرد. فنقول في (أَذْرِعات) : (أَذْرَعِيّ) [٧١]، وفي (عَرَفات) : (عَرَفِيّ) [٧٢].

---

(٦٨) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٢.

(٦٩) انظر الكتاب ٣ : ٤٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٤٧، وارتشاف الضرب ١ : ٣٦٩ – ٣٧٠.

(٧٠) انظر الكتاب ٣ : ٤٤٣.

(٧١) انظر معجم البلدان ١ : ١٣١.

وإن أَعْربناه إعراب العَلَم المؤنث المفرد، أي : إعراب ما لا ينصرف، نسبنا إليه على حاله، وعند ذلك نحذف التاء لأنها للتأنيث، ويعامل معاملة الاسم المقصور. فننسب إلى (أَذْرعات) كالآتي : أَذْرِعات ← أَذْرعا (تحذف تاء التأنيث، ويصبح الاسم مختوماً بألف التأنيث المقصورة) ← أَذْرَعيّ (حذفت الألف المقصورة لوقوعها بعد أربعة أحرف) [٧٣].

ويظهر الفرق في مثل النسبة إلى العلم (هِندات)، فإنْ أعربناه إعراب جمع المؤنث السالم، فالنسبة إليه (هِنْديّ)، بردّه إلى مفرده، وإن أعربناه إعراب ما لاينصرف، جاز فيه ثلاثة أوجه : (هنْديّ، هندَوِيّ، هنداوِيّ) حُذفت تاء التأنيث، ثم يجوز في الألف ثلاثة أوجه لوقوعها رابعة في كلمة ساكنة الوسط، وهي حذف الألف، أو قلبها واواً، أو قلبها واواً وإضافة ألف قبلها.

## التسمية بما آخره ألف ونون

شبَّه الصرفيّون الأعلامَ التي وَقَعَ في آخرِها الألف والنون الزائدتان بألف التأنيث الممدودة في كثير من أحكامِها [٧٤]، وقد عرضت في هذا المبحث أنواع الأعلام التي خُتمت بالألف والنون وأحكامها من حيث الإعراب، والتصغير، والنَّسب، والتثنية، والجمع. وهذا بيان ذلك.

---

=(٧٢) انظر معجم البلدان ٤ : ١٠٥.

(٧٣) انظر الكتاب ٣ : ٣٧٣، ٣٧٩، والأصول ٣ : ٦٨.

(٧٤) انظر الكتاب ٣ : ٤٢٤، والتكملة : ٥٠٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ : ١٩٦.

**أنواع ما آخره ألف ونون وأحكامه الإعرابيّة**

**١ – أن تكون الألف والنون زائدتين**

وحكمه المنع من الصرف [٧٥]، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين [٧٦]. وذلك نحو : حَمْدان، ومَرْوان، وعدْنان، وغَيْلان، وعِمْران، وعُثْمان، وغَطَفَان، وأَصْبَهَان، وسِرْحَان، وصَفْوان، وسَعْدان، ومُرْجَان.

**٢ – أن تكون النون أصلية**

وحكمه الصَّرْف، إن لم يكن هناك مانع آخر للصرف، وذلك كأن يكون قبلهما حرفان، نحو : بَيَان، وبَنَان، ورَزَان، ورَوَان. فـ (بيان) إن كان اسم رجل صُرِف، وإن كان اسم أنثى منع من الصرف للعلمية والتأنيث.

ومن أمثلة سيبويه : (فَيْنان) و (ديوان)، حيث قال : « وسألته [ أي : الخليل ] عن رجل يسمى (فَيْناناً)، فقال : مصروف ؛ لأنه (فَيْعَالٌ)، وإنما يريد أن يقول : لِشِعْرِه فنونٌ كأَفْنَانِ الشَّجَرِ.

وسألته عن (دِيوانٍ) فقال بمنزلة (قِيْراطٍ) ؛ لأنه من دَوَّنْتُ، ومن قال (دَيْوَانٌ) فهو بمنزلة (بَيْطَار) » [٧٧].

**٣ – أن تحتمل النون الأصالة والزيادة بحسب المعنى**

وهنا يجوز الصرف وعدمه بحسب الاحتمالين، ويكثر ذلك فيما إذا كان قبل الألف والنون حرفان ثانيهما مُضَعَّف [٧٨]، نحو : حسَّان، إن جعلته من الحِسِّ فوزنه

---

(٧٥) أوضح المسالك ٤ : ١٢٥، وابن خروف، علي بن محمد. **شرح جمل الزجاجي**. تحقيق د. سلوى محمد عرب، مكة المكرمة : جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤١٩هـ. ٢ : ٩٠٦.

(٧٦) انظر همع الهوامع ١ : ١٠٧ – ١٠٨.

(٧٧) الكتاب ٣ : ٢١٨.

(٧٨) انظر همع الهوامع ١ : ١٠٧ – ١٠٨.

(فَعْلان) فلا ينصرف، أو من الحُسْن، فوزنه (فَعَّال) فينصرف، وكذا (حيَّان) هل هو من الحياة أو الحَين ؟

ومنه ما أورده سيبويه بقوله : « وإذا سمَّيت رجلاً : طَحَّان، أو سمَّان (من السمن)، أو تَبَّان (من التِّبْن)، صَرَفْته في المعرفة والنَّكرة ؛ لأنها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال (حَمَّاد) »[٧٩]. ومن الأمثلة التي أوردها أيضاً : دِهْقَان (من التَّدَهْقُن، أو من الدَّهَق)، وشَيْطَان (من التَّشَيْطُن أو من شَيَّط)[٨٠].

وقال ﷺ لوفد من جُهَيْنة : « من أنتم ؟ قالوا : نحن بنو غيَّان، فقال ﷺ : أنتم بنو رَشْدان، وكان اسم واديهم غوًى فسمّاه رسول الله ﷺ رُشْداً »[٨١].

فقضى ﷺ باشتقاقه من الغيّ، مع احتمال أن يكون مشتقاً من الغَيْن[٨٢].

**٤ – أن تُجهل أصالة النون أو زيادتها**

حكمه أنْ يُقْضى بزيادة النون فيه إلى أن يقوم دليل على خلاف ذلك.

وذلك نحو التسمية بـ (رُمَّان)، فالخليل وسيبويه لا يصرفانه ويحكمان على الألف والنون بالزيادة حملاً على الأكثر، وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل، وحجته أنه كثر في النَّبات (فُعَّال)، كـ (سُمَّاق) و (حُمَّاض) و (عُنَّاب)[٨٣].

**تصغيره**

---

(٧٩) الكتاب ٣ : ٢١٧.

(٨٠) الكتاب ٣ : ٢١٨.

(٨١) الزهري، محمد بن سعد. **الطبقات الكبير**. تحقيق د. علي محمد عمر، القاهرة : الخانجي، ط الأولى، ١٤٢١هـ. ١ : ٢٨٧.

(٨٢) والغَيْن هو الغَيْم أو العَطَش. انظر الجوهري، إسماعيل بن حماد. **الصحاح**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت : دار العلم للملايين، ط الثالثة، ١٤١٤ هـ. (غين) ٦ : ٢١٧٥.

(٨٣) انظر الأصول في النحو ٢ : ٨٥ – ٨٧، والتكملة : ٥٠٤، وشرح المفصل ١ : ٦٧.

إنْ وقعت الألف والنون زائدتين بعد ثلاثة أحرفٍ فإنّها تُصغَّر على وزن (فُعَيْل)، دون أنْ نحذف الألف والنون، ودون أن نَكْسِر ما بعد ياء التصغير[٨٤]، ويعاملُ الاسمُ حينئذٍ معاملة الاسم الثلاثي. فنقول في (حَمْدان) : (حُمَيْدَان)، وفي (عَدْنان) : (عُدَيْنَان).

وإنْ وقعتا زائدتين بعد أربعة أحرف فإنّها تُصَغَّر على وزن (فُعَيْعِل)، ويعامل الاسم حينئذٍ معاملة الاسم الرباعي، دون قلب الألف ياءً أو حذف شيءٍ من حروفها[٨٥]. فنقول في مَن اسمه (زَعْفَران، وأصْبَهان، وأُقْحُوَانة) : (زُعَيْفِران، وأُصَيْبِهان، وأُقَيْحِيانَة).

ومثل ذلك : حَمْدان، ومَرْوان، وعدْنان، وغَيْلان، وعِمْران، وعُثْمان، وغَطَفَان، وصَفْوان، وسَعْدان، ومُرْجَان.

وإن كانت النون أصليَّة، فإنّه يُكْسَر ما بعد ياء التصغير[٨٦]، فيقال في (بَيان، ورَزَان، وبَنان، ورَوَان، وسُلْطان) : (بُيَيِّن، ورُزَيِّن، وبُنَيِّن، ورُوَيِّن، وسُلَيْطِين)، وقُلِبت الألفُ واواً هنا لوقوعها ثالثة، ثم قُلِبت الواو ياءً لمناسبة ياء التصغير والكسرة، ثم أدغمت الياء في الياء.

**أحكام صرفيّة أخرى**

أما في **النِّسبة** إلى ما آخره ألف ونون زائدتان فإنهما لا يُحذفان، فيقال في (عدنان) : (عدنانيّ)، وفي (همدان) : (هَمدانيّ).

وكذلك في جمعه **جمعَ مؤنثٍ سالماً**، فيقال في (وُجدان) علم على فتاة : (وُجدانات).

---

(٨٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ : ١٩٦، وهمع الهوامع ٣ : ٣٤٣.

(٨٥) انظر الكتاب ٣ : ٤٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ : ٢٠٠، وهمع الهوامع ٣ : ٣٤٥.

(٨٦) انظر همع الهوامع ٣ : ٣٤٣.

وكذلك في **جمعه جمعَ مذكّر سالماً**، فيُقال في (عَدْنان، وسِرْحان، وضِبعان، وسُلْطان، وعُثْمان، ومَرْوان، وعُرْبان) : (عَدْنانون، وسِرْحانون، وضِبْعانون، وسُلطانون، وعُثْمانون، ومَرْوَانُون، وعُرْبَانون) [٨٧].

## التسمية بما خُتم بلواحق التأنيث

### التعريف بلواحق التأنيث

لواحق التأنيث ثلاثٌ : تاءُ التأنيث، والألفُ المقصورة، والألفُ الممدودة، وهي كما يأتي :

**تاء التأنيث** : هو حرف يلحق آخر الاسم للدلالة على تأنيثه، يُقلَبُ في الوقف هاءً.

وقد اختلف النُّحاة في التاء والهاء أيهما الأصل، فمذهب سيبويه والبصريين أنَّ التاء أصلٌ والهاء بدلٌ عنها، قال سيبويه : « وأما الهاء فتكون بدلاً من التاء التي يُؤنَّثُ بها الاسم في الوقف، كقولك : هذه طَلْحَهْ » [٨٨]. ويرى الكوفيّون أنّ الهاءَ أصلٌ [٨٩].

والراجحُ – كما قالَ ابنُ يَعِيش [٩٠] – مذهبُ البصريين، بدليل أنّ الوصلَ مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير.

ويرى أ.د. خالد بسندي أنَّ جميع علامات التأنيث ترجع إلى علامة واحدة هي التاء المبدلة هاءً عند الوقف، ووضَّح ذلك بأنَّ التاء عند الوقف تقلب هاءً، والفارقُ بين الهاء والألفِ المقصورة المدةُ الزمنيّة الخاصّة بنطق كلٍّ منهما، فمثلاً (دعوَهْ)

---

(٨٧) انظر شرح كتاب سيبويه ٤ : ١٥٣.

(٨٨) الكتاب ٤ : ٢٣٨، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٥ : ٨٩.

(٨٩) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ : ٨٩.

(٩٠) انظر شرح المفصّل لابن يعيش ٥ : ٨٩.

و(دعوَىْ) الهاء صورةٌ صوتيّة تقل مدّتها في النطق عن الإطلاق الموجود في الألف، إذاً فالألف ترجع في أصلها إلى الهاء المبدلة تاءً.

وأمَّا الألف الممدودة فهي فرعٌ عن الألف المقصورة [٩١]، فالهمزةُ التي هي علامة التأنيث لا الألف قبلها مبدلةٌ من الألف المقصورة ؛ فلمّا اجتمع ألفان ساكنان، الأولى للمدّ والثانية للتأنيث، حُرِّكت الألف الثانية فقلبت همزةً وجوباً [٩٢].

وخَلَص أ.د. بسندي إلى أنّ الهمزة بدلٌ من الألف بنصّ كلام الصرفيين، والألف بدلٌ من الهاء، والهاء مبدلة من التاء في حال الوقف، إذاً فالتاء هي الأصل، والألف، والهمزة فرعان عنها.

ويَتَّضِحُ ذلك في اللّهجاتِ المعاصرةِ، فنحن نقول في (فاطمة) : (فاطمهْ)، ونقول في (سلمى) : (سَلْمهْ)، ونقول في (حمراء) : (حَمْرهْ)، وهكذا نرى أنّ كل العلامات تحولَتْ إلى علامة واحدةٍ هي الهاءُ المنقلبة عن التاء [٩٣]. ورأيه حَريٌّ بالنَّظر.

وليست كل تاء تلحق آخر الاسم تكون للتأنيث، فالتاء – لغير التأنيث – عشرة أنواع [٩٤] :

١ – لتمييز الواحد من الجنس، نحو : تمر وتمرة.

٢ – لتمييز الجنس من الواحد، نحو : كمْء وكمأة.

٣ – للمبالغة، نحو : راوِيَة.

---

(٩١) انظر همع الهوامع ٣ : ٢٩٠.

(٩٢) انظر الكتاب ٣ : ٢١٣، وابن جنّي، أبا الفتح عثمان. **المنصف**. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط الأولى، ١٣٧٣ هـ. ١ : ١٥٥.

(٩٣) انظر بسندي، د. خالد عبد الكريم. **الزيادة ومعانيها في الأبنية الصرفيّة في ديوان طفيل الغنوي**. الرياض : مركز حمد الجاسر، الأولى، ١٤٣٠هـ. ص : ١٢٤ – ١٢٧.

(٩٤) انظر همع الهوامع ٣ : ٢٩٠ – ٢٩١.

٤ – لتأكيد المبالغة، نحو : علَّامة.

٥ – لتأكيد التأنيث، نحو : نَعْجة، ناقة.

٦ – لتأكيد الجمع، نحو : حِجارة، فُحولة.

٧ – لتأكيد الوحدة، نحو : ظُلْمة، غُرْفة.

٨ – للتعريب، نحو : كَيالِجة، مُوازِجة.

٩ – للدلالة على النَّسب، نحو : المهالِبة، الصقالِبة، الأَشَاعِثَة.

١٠ – للتعويض، نحو : عِدة، لُغة، تَزكيَة.

**أما الاسم المقصور** [٩٥] : فهو الاسم المُعْرب الذي آخره ألف لازمة.

فخَرَج بـ (الاسم) الفعل والحرف، نحو : مشى، إلى. وخرج بـ (المُعرب) المبنيُّ، نحو : أنا، وهذا. وخرج بـ (لازمة) الأسماءُ الخمسةُ أو الستة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

وليست كل ألف مقصورة للتأنيث، فالألف المقصورة أربعة أنواع :

١ – أصليّة منقلبة عن ياء أو واو، نحو : هُدى، ندى، سَمَا.

٢ – زائدة للإلحاق، نحو : أَرْطى، مِعْزى، حبنْطَى، سَرَنْدَى.

٣ – زائدة لتكثير اللفظ، نحو : قَبَعْثرى.

٤ – زائدة للتأنيث، نحو : لَيْلى، سَلْوى، سُعْدى، سُلَيمى [٩٦].

---

(٩٥) خصَّص العلماء للمقصور والممدود عدداً من المؤلفات والرسائل التي حصروا فيها أنواعهما، وأوزانهما، وطرائق التعامل معهما من حيث الصرف وعدمه، ومن ذلك : **المقصور والممدود** للفرَّاء، تحقيق عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، ط ١٤٠٣هـ، **والمقصور والممدود** لابن السكيت، تحقيق د. محمد محمد سعيد، مصر : الأمانة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ، **والمقصور والممدود** لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مصر: الخانجي، ط الأولى، ١٤١٩هـ. وغير ذلك.

ومِحْور دراستنا هو النوع الرابع، فألفه هي المسمّاة بألف التأنيث المقصورة، أما ما قبلها من أنواع فليست بألف تأنيث، وإن سُمِّي بها اسم مؤنث فإنه يمنع من الصرف للعلميّة والتأنيث، لا لوجود الألف المقصورة في آخره، وذلك نحو : هُدى، رنا، مُنى، سَما.

أما **الاسم الممدود** : فهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة.

فخرج بـ (الاسم) الفعل، نحو : جاء، اسْتاء. وخرج بـ (ألف زائدة) ما كانت ألفه أصليّة، نحو : ماء، داء.

وليست كل ألف ممدودة للتأنيث، فالألف الممدودة أربعة أنواع :

١ – أصلية، نحو : قراء، خَطَّاء.

٢ – أصليّة منقلبة عن ياء أو واو، نحو : بِناء، سَماء.

٣ – زائدة للإلحاق، نحو : عِلْباء، وحرْباء.

٤ – زائدة للتأنيث، نحو : شَيْماء، مَيْساء، غَيْداء، حَسْناء، زَكريّاء [٩٧].

ومِحْور دراستنا هو النوع الرابع، فألفه هي المسمّاة بألف التأنيث الممدودة، أما ما قبلها من أنواع فليست بألف تأنيث، وإن سُمِّي بها اسم مؤنث فإنه يُمنع من الصرف للعلميّة والتأنيث، لا لوجود الألف الممدودة في آخره، وذلك نحو : سَماء، هِداء.

وقد تَلْحق لواحق التأنيث أسماء الذُّكور [٩٨]، نحو : حَمْزة، وطَلْحة، وطلْعت، ومِدْحت، وعزَّت، ومُصْطفى، ومُرتضى، وزكريَّاء، وعادياء. وسمّى الصرفيون هذا النوع بالمؤنث اللفظي.

---

(٩٦) انظر السجستاني، أبا حاتم سهل بن محمد. **المذكّر والمؤنث**. تحقيق د. حاتم الضامن، دمشق : دار الفكر، ط الأولى، ١٤١٨هـ، ص : ٤٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦ : ٣٧، وهمع الهوامع ٣ : ٣٠٦.

(٩٧) انظر المذكّر والمؤنث للسجستاني : ٤٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٦ : ٣٨، وهمع الهوامع ٣ : ٣٠٧.

**إعراب الأسماء المختومة بلواحق التأنيث**

يمتنعُ صَرْفُ الأسماءِ الأعلام المتَّصلةِ بها لواحقِ التأنيثِ كيفما وَقَعتْ، مؤنثة كانت أو مذكرة [٩٩].

وأَقْصِدُ بالأسماء هنا : أسماء الرجال، والإناث، والدول، والمدن، والمناطق، وما شاكل ذلك، ولا أَقصِد الاسم بعمومه الذي هو قسيم الفعل والحرف، من نحو : امرأة، وجُرأة، وحسنة، فإنّها تُصْرف وإن كانت مختومة بالتاء ؛ لأنها ليست بأعلام، وهي ليست موضع دراستنا هذه.

أما الأسماء المختومة بلاحقتي التأنيث : الألف المقصورة والألف الممدودة فإنها تُمنع من الصرف كيفما وقعت، مذكرةً أو مؤنثةً، معرفة أو نكرة، مفردةً أو جمعاً، اسماً أو صفةً.

أما إن كانت اللاحقتان الألف المقصورة والألف الممدودة ليستا للتأنيث، وهما زائدتان، فإنّ الأسماء النَّكرات اللاتي لحقتها إحدى هاتين اللاحقتين تُصرفُ، وإنْ سُمِّي به مذكرٌ فإنها تمنع من الصَّرف للعلمية وشبه التأنيث، وإن سُمِّي بها أُنثى فإنّها تُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، لا لوقوع الألف المقصورة أو الممدودة في آخرها، ومثل ذلك : أن يتسمّى الإناث بنحو : هُدى، ومَدى، وسَماء [١٠٠].

وإنْ سُمِّي مُذكّر بالأعداد (ثلاث، أو أربع) التي خَلَت من علامة التأنيث، فإنّه يُمْنَع من الصَّرف للعلميّة والتأنيث ؛ إذ الأعداد من (الثلاث إلى العشر) مُؤَنَّثة، غير

---

(٩٨) وقد تلحق صفاتهم، فيقال : رجلٌ ربعةٌ، ورجلٌ عياياءٌ، ورجلٌ زِبَعْرى. انظر برهومة، عيسى. **اللغة والجنس**. رام الله : دار الشروق، ط الأولى، ٢٠٠٢م. ص : ١٠٠.

(٩٩) انظر أوضح المسالك ٤ : ١١٦، ١٢٥.

(١٠٠) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٥٩ – ٦٠، وأوضح المسالك ٤ : ١٢٥.

أنه لا علامة تأنيث فيها [١٠١]، وإنّ سُمِّي مُذكَّر بالأعداد (إحدى، أو ثلاثة، أو أربعة) التي خُتِمتْ بعلامةِ التأْنيثِ، فإنّها تُمنع من الصَّرف للعَلميَّةِ والتأنيث أيضاً، لظهور العلامة فيها [١٠٢].

**طريقة تثنيتها**

عند تثنية الاسم المختوم بتاء التأنيث لا تحذف هذه التاء، فيقال في (فاطمة): (فاطمَتان وفاطِمتين) وفي (طلحة): (طلحتان وطلحتين)، وفي (عَزَّة) (عَزَّتان وعَزَّتين).

ويُثنَّى الاسم المقصور الثلاثيّ بقلب ألفه ياءً إن كان أصلها ياءً، فنُثَنِّي (نَدَى) و(مَدَى) و (هُدَى) على (نَدَيان ونَدَيَيْن) و (مَدَيان ومديين) و (هَدَيان وهديين)، ونُثَنِّي (مها) و (سما) على (مهوان ومهوين) و (سموان وسموين).

ويُثنَّى الاسم المقصور الرباعيّ فأكثر بقلب ألفه ياءً، فنُثَنِّي (سلوى) و (مصطفى) على (سلويان وسلويين) و (مُصطفيان ومُصطفَيَيْن) [١٠٣].

ويُثنَّى الاسم الممدود ببقاءِ همزتِه إنْ كانت أصليّةً، فنُثَنِّي (قُرَّاء) على (قُرَّاءان وقُرَّاءين)، وإن كانت همزتُه مُنقلبة عن أصلٍ أو مزيدة للإلحاق فإنه يجوز في تثنيتها إبقاء الهمزة أو قلبها واواً، فنُثَني (سماء) على (سماءان وسماءَين) أو (سماوان

---

(١٠١) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ٥١.

(١٠٢) انظر المذكر والمؤنث للسجستاني: ٥١ – ٥٢.

(١٠٣) انظر الكتاب ٣: ٣٨٦ – ٣٩٠، والمقصور والممدود لابن السكيت: ٤٣ – ٤٤، وابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**. تحقيق د. عيَّاد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٧هـ. ١: ٢٤٧ – ٢٤٨.

وسماوَين)، وإن كانت همزته مزيدة للتأنيث فإنّها تُقْلبُ واواً، فتُثَنّي (هيفاء) على (هيفاوان وهيفاوين) [١٠٤].

وقال ابن أبي الربيع : لا يَبعُد أن يُقال : (قُرَّاوان، وقُرَّاوَين) فتُقلب الهمزة واواً، لكنّه لا يُقاس عليه ولا يُحْفظ، كما حُكي (حمراءان، وحمْراءين)، لكنّ هذا لم يأتِ به الكتاب العزيز، ولا نطق به فصحاء العرب [١٠٥].

**طريقة جمعِها جمعَ مذكرٍ سالماً** [١٠٦]

عند جمع الاسم المختوم بألف مقصورة جمعَ مذكرٍ سالماً فإنَّ الألفَ تحذف منه مطلقاً ؛ لالتقاء الساكنين، فتقول

في (مُوسى، ويحيى، وزكريَّا) : (مُوسَون، ويَحْيَون، زَكَرِيَّون) في الرفع، و (موسَيْن، ويَحيَيْنَ، وزكريَّيْنَ) في النصب والجر. ولو سُمِّي رجلٌ بـ (عصا) لجمع على (عَصَوْنَ، وعصَيْنَ) [١٠٧].

ويُعامل الاسم الممدود عند جمعه جمع مذكر سالم كالتثنية، فإن كانت همزته أصليّة بقيت، فتجمع (قرَّاء) على (قرَّاؤون وقرَّائِينَ)، وإن كانت همزتُه مُنقلبة عن أصلٍ أو مزيدة للإلحاق فإنه يجوز في تثنيتها إبقاء الهمزة أو قلبها واواً، والإبقاء أولى، فتجمع (سماء) على (سماؤون وسمائِينَ) أو (سماوون وسماوِينَ)، وإن كانت همزته

---

(١٠٤) انظر الكتاب ٣ : ٣٩١ – ٣٩٢، والمقصور والممدود لابن السكيت : ٤٥ – ٤٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٤٨ – ٢٤٩.

(١٠٥) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٤٨ – ٢٤٩.

(١٠٦) يجوز جمع أسماء الرجال جمع مذكر سالماً، ويجوز جمعه جمع تكسير، كما يجوز جمع أسماء الإناث جمع مؤنث سالماً، ويجوز جمعه جمع تكسير. انظر الكتاب ٣ : ٣٩٥. ولم أتطرق لجمع التكسير في بحثي هذا لعدم تعلّق التغيير باللاحقة، بل بوزن المفرد.

(١٠٧) انظر الكتاب ٣ : ٣٩٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٥، وشرح الرضي على الكافية ٣ : ٣٧٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٥٣ – ٢٥٤.

مزيدة للتأنيث فإنّها تُقْلبُ واواً، فتجمع (هيفاء) على (هيفاوون وهيفاوِينَ) [١٠٨]، ومن أمثلة سيبويه قوله : (وَرْقاوُون) جمع (وَرْقاء) اسم رجل [١٠٩].

أما العَلَمُ المختوم بتاء التأنيث، لرجل أو لأنثى، فإنّه لا يُجْمع هذا الجمع، فلا يجوز أن نقول فيمن اسمه : (طَلْحة، أو سَلَمَة، أو جَبَلة) : (طلحون، أو سلمون، أو جبلون)، بل يجمع بألف وتاء، فيُقال : طَلَحات، وسَلَمات، وجَبَلات) [١١٠]. وأجازه الكوفيون وابن كَيْسان، فقالوا : (طَلْحون) بسكون العين، وابن كَيْسان يفتحها، قياساً على الجمع بالألف والتاء [١١١]. وردّ الرضي رأيهم لمخالفته الاستعمال والقياس [١١٢].

**طريقة جمعِها جمعَ مؤنثٍ سالماً**

عند جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث، لذَكَر أو لأنثى، تحذف التاء، فيُقال في : (طَلْحة، سَلَمة، فاطِمة) : (طَلَحات، وسَلَمات، وفاطِمات).

فإن كان المُسمَّى به ثلاثيًّا، مؤنثاً، سالم العين، ساكنها، ففي عين جمعه أحكام، وهي كالآتي :

١ — إن كان مفتوح الفاء، فيجب في عينه إتباع حركتها للفاء.

نحو : طَلْحة = طَلَحَات، رَنْدة = رَنَدَات، حَمْدة = حَمَدات.

---

(١٠٨) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٥٤ — ٢٥٥.

(١٠٩) انظر الكتاب ٣ : ٣٩٥.

(١١٠) انظر الكتاب ٣ : ٣٩٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ٢٥٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١ : ٦٧.

(١١١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٤.

(١١٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٣ : ٣٧٢.

٢ – إن كان مضموم الفاء، ولامها ياء. فيجوز في عينه الفتح والتسكين، ولا يجوز الإتباع.

نحو : دُمْية = دُمَيات، ودُمْيات.

٣ - إن كان مكسور الفاء، ولامها واو. فيجوز في عينه الفتح والتسكين، ولا يجوز الإتباع.

نحو : ذِرْوة = ذِرَوات، ذِرْوات.

٤ – إن كان غير ما سَبق. فيجوز في عينه الفتح والتسكين وإتباع العين للفاء.

نحو : رِفْعَة = رِفِعات، رِفَعات، رِفْعات. ومُزْنة = مُزُنات، مُزَنات، ومُزْنات.

وإن كان المُسمَّى به رباعيًّا أو خماسيًّا، أو ثلاثيًّا معتل العين، أو ثلاثيًّا سالم العين متحركة، فيلزم في الجمع صورة المفرد. فيقال في (خَدِيجة، سَعْدِيّة، نُوْرة، سَارة، سَلَمة) : (خَدِيجات، سَعْدِيَّات، نُوْرات، سَارَات، سَلَمَات) (١١٣).

عند جمع الاسم المختوم بألف مقصورة جمعَ مؤنثٍ سالماً فإنَّ الألفَ تُقلبُ ياءً(١١٤)، فيُقال في (سَلْمَى، دَالْيا (١١٥)، سَمارى) : (سَلْميَات، ودَالْيَات، وسَمارَيات).

ويُعامل الاسم الممدود عند جمعه جمع مؤنث سالم كالتثنية، فإن كانت همزتُه أصليّةً بقيت، فتجمع (قرَّاء) على (قرَّاءات)، وإن كانت همزتُه مُنقلبة عن أصلٍ أو مزيدة للإلحاق فإنه يجوز في تثنيتها إبقاء الهمزة أو قلبها واواً، والإبقاء أولى،

---

(١١٣) انظر في المسألة شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٧، ١٤٩، والحملاوي، أحمد. **شذا العرف**. اعتنى به د. عبد الحميد هنداوي، بيروت : دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٩هـ. ص : ١٢٩ – ١٣٠.

(١١٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٤.

(١١٥) يسمى الإناث في عصرنا بهذا الاسم، ويختمه بعضهم بالألف (داليا)، وبعضهم بالتاء المربوطة (دالية).

فتجمع (سماء) على (سماءات وسموات)، وإن كانت همزتُه مزيدةً للتأنيث فإنّها تُقْلبُ واواً [١١٦]، فنجمع (هيفاء) على (هيفاوات).

**طريقة تصغيرها**

ما خُتِم من الأسماءِ بتاءِ التأنيث، أو ألفِ التأنيث الممدودة، فإنَّها تُعامَل على نيّة انفصالهما، وكأنهما غير موجودين في الكلمة، ولا يُحْذفان سواء قلَّ عدد حروف الكلمة أو كثر [١١٧].

فنصغِّر ما وقعت فيه تاء التأنيث أو ألف التأنيث الممدودة بعد ثلاثة أحرف فقط على وزن (فُعَيْل)، وكأنَّها من ثلاثة أحرف فقط، فيُقال في تصغير (نُورة، وفِضَّة، وسَارَة، وغَيْداء، وهَيْفاء، ونَجْلاء) : (نُوَيْرَة، وفُضَيْضَة، وسُوَيْرَة، وغُيَيْدَاء، وهُيَيْفَاء، ونُجَيْلَاء) [١١٨].

ويُصَغَّر ما وقعت فيه تاء التأنيث أو ألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف على وزن (فُعَيْعِل)، وكأنّ اللاحقة غير موجودة، ودون أن تحذف لاحقة التأنيث، فيقال في تصغير (مُنِيرة، وجَوْهَرة، وجَلُولاء، وبَرَاكاء، وقَرَيْثاء) : (مُنَيِّرَة، وجُوَيْهِرة، وجُلَيِّلاء، وبُرَيِّكاء، وقُرَيِّثاء) [١١٩]، وهذا مذهب المبرِّد [١٢٠] في العلم الممدود ؛ إذ لا

---

(١١٦) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٤.

(١١٧) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٤٥.

(١١٨) انظر الكتاب ٣ : ٤٢٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ١٩٤، والتكملة : ٥٠٣.

(١١٩) انظر الكتاب ٣ : ٤٢٣، والأصول ٣ : ٤٠، وارتشاف الضرب ١ : ٣٦٩ – ٣٧٠، وهمع الهوامع ٣ : ٣٤٨.

(١٢٠) انظر المقتضب ٢ : ٢٦٠.

يحذف الألف أو الواو أو الياء، أما سيبويه فيحذِفُها، فيقول : (جُلَيْلاء، وبُرَيْكاء، وقُرَيْثاء)، إذ يجعل الألف الممدودة بمنزلة حروف الاسم الأصليّة [١٢١].

وجوّز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة عند وقوعها بعد أربعة أحرف، وتعوّض منها التاء قياساً على المقصورة [١٢٢]، فيقال : (عُوَيْدِية) و (بُوَيْقِلة) و (بُرَيْنِسة).

أَمَّا ما خُتم بألفِ التأنيث المقْصُورَة فإنْ كانت الألف بعد ثلاثة أحرفٍ فقط، فإنها تعامل على نية الانفصال أيضاً، فتُصَغَّر على وزن (فُعَيْل)، فنقول في تصغير (سَلْمى) و (سُعْدى) و (بُشْرى) : (سُلَيْمَى) و (سُعَيْدَى) و (بُشَيْرَى) [١٢٣].

وإنْ كانت بعد أربعة أحرف فإنها تحذف [١٢٤]، فتُصغَّر (قَرْقَرى) على (قُرَيْقِر)، إلا إنْ كان قبل الحرف الأخير ألف فيجب حذف إحدى الألفين ثم تصغير الاسم، فتُصغَّر (حُبارى) على (حُبَيْرى) بعد حذف الألف الأولى، و (حُبَيِّر) بعد حذف الألف الثانية، ويعوِّض أبو عمرو بن العلاء [١٢٥] بتاء عن الألف المحذوفة فيقول : (حُبَيِّرة) [١٢٦]، وإنْ كان المُسمَّى بها رجلاً فقد نص سيبويه على تصغيرها على (حُبَيْر) بحذف

---

(١٢١) انظر الكتاب ٣ : ٤٤٠.

(١٢٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٤٤، وهمع الهوامع ٣ : ٣٤٨.

(١٢٣) انظر الكتاب ٣ : ٤١٨، والأصول ٣ : ٤٠، والتكملة : ٥٠٢.

(١٢٤) انظر الكتاب ٣ : ٤١٩، والأصول ٣ : ٤٠، والتكملة : ٥٠٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٤٥، وارتشاف الضرب ١ : ٣٦٨.

(١٢٥) انظر الكتاب ٣ : ٤٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٤٤.

(١٢٦) انظر الأصول ٣ : ٤٧، والتكملة : ٥١٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٥٦ — ٢٥٧، وهمع الهوامع ٣ : ٣٤٧.

الألفين. قال : « وإنْ حقَّرت رجلاً اسمه (مَهارى) أو رجلاً اسمه (صَحارَى) كان (صُحَيْر) و (مُهَيْر) أحسن ؛ لأنّ هذه الألف لم تجئ للتأنيث... »[١٢٧].

وتُصَغَّر أسماء الأعلام الثلاثية المؤنثة التي لا علامة تأنيثٍ لها بإلحاق تاء التأنيث في آخرها[١٢٨]، فتُصَغَّر (نَدَى، نُهى، مُنى، رُؤى، شَذى، رَشا)[١٢٩] على (نُدَيَّة، نُهَيَّة، مُنَيَّة، رُؤَيّة، شُذَيَّة، رُشَيَّة).

**طريقة النَّسب إليها**

إنْ كانت اللاحقة للاسم **تاء التأنيث** فإنها تُحذف لأجل ياء النسب، ويُكْسَر ما قبلها[١٣٠]، فيقال في (عَزَّة، نُورَة، فَاطِمَة، حَمْزَة، مكة، السُّعُودِيَّة) : (عَزِّيّ، نُورِيّ، فاطِمِيّ، حَمْزِيّ، مَكِّيّ، سُعُودِيّ).

وإن كانت اللاحقة **الألف المقصورة** فإنْ وقعت ثالثة قلبت واواً، فيقال في (نَدَى) : (نَدَوِيّ)، وفي (مَدى) : (مَدَوِيّ)، ومن أمثلة سيبويه : « وفي رجل اسمه (حَصى) : (حَصَوِيّ) »[١٣١].

وإن وقعت رابعةً في علم ساكن الوسط جاز حَذْفها، أو قلبها واواً، أو قلبها واواً مع زيادة ألف قبلها، والطريقة الأولى هي الأحسن كما عبّر سيبويه[١٣٢] بذلك.

---

(١٢٧) الكتاب ٣ : ٤٣٨، وانظر ارتشاف الضرب ١ : ٣٦٨.

(١٢٨) انظر همع الهوامع ٣ : ٣٤٧.

(١٢٩) الألف اللاحقة لهذه الأسماء أصليّة، وليست للتأنيث، وتحدّثت عنها تتمّة لمسائل الباب.

(١٣٠) انظر الأصول ٣ : ٦٨، والتكملة : ٢٦٥، وهمع الهوامع ٣ : ٣٥٥.

(١٣١) الكتاب ٣ : ٣٤٢، وانظر الأصول ٣ : ٦٥.

(١٣٢) الكتاب ٣ : ٣٥٢.

فنقول : (سَلْميّ وسَلْمَويّ وسَلْماويّ) في (سَلْمى)، ومن أمثلة سيبويه : (دُنْياويّ، ودَهْناويّ، ودِفْلاويّ) في (دُنْيا، ودَهْنا، ودِفْلى) (١٣٣).

وإن كان مُتحرك الوسط وجب حذفها، فيقال في النسبة إلى نهر بَرَدَى : (بَرَدِيّ)، وإلى جَمَزى : (جَمَزِيّ)، وعلّل سيبويه ذلك بأنها ثقُلت بتتابع الحركات فأشبهت الخماسيّ، فوجبَ حذفُها (١٣٤).

وإن وقعت خامسةً وجب حذفها ؛ فيقال : (مُصطَفِيّ) في (مُصْطَفَى)، و (سُليميّ) في (سُلَيْمى)، و (فَرَنسِيّ) في (فَرَنسا)، ومن أمثلة سيبويه : (حُبارِيّ، جُمَادِيّ، قَرْقَريّ) في (حُبارى، وجُمادى، وقَرْقرى) (١٣٥).

وإنْ كانت اللاحقة **الألف الممدودة** فإنّها تُعطى الأحكام نفسها التي أعطيت لها حال التثنية، فيُنسب إليه ببقاء همزته إن كانت أصليّة، فيُنسب إلى (قُرَّاء) : (قُرَّائِيّ)، وإن كانت همزتُه مُنقلبة عن أصلٍ أو مزيدة للإلحاق فإنه يجوز في النسبة إليها إبقاء الهمزة أو قلبها واواً، فينسبُ إلى (سماء) : (سمائِيّ وسماوِيّ)، وإن كانت همزته مزيدة للتأنيث فإنّها تُقْلبُ واواً، فينسبُ إلى (هيفاء) : (هيفاوِيّ) (١٣٦). ومن أمثلة سيبويه : (حَرْمَلاويّ، خُنْفَساويّ، زَكَرِيَّاويّ) في (حَرْمَلاء، وخُنفَساء، زَكَرِيَّاء) (١٣٧).

وذكر السجستانيّ (١٣٨) أنّ قليلاً من العرب مَنْ لا يقْلب ألف التأنيث الممدودة واواً، فيقول : (هيفائِيّ، وهيفاءان). ونقل السيوطي : إنه قليلٌ رديْء (١٣٩).

---

(١٣٣) انظر الكتاب ٣ : ٣٥٢ – ٣٥٣، والأصول ٣ : ٧٤، والتكملة : ٢٦٥.

(١٣٤) انظر الكتاب ٣ : ٣٥٢ – ٣٥٣، والأصول ٣ : ٧٥.

(١٣٥) انظر الكتاب ٣ : ٣٥٤، والأصول ٣ : ٧٥، والتكملة : ٢٤٧، وهمع الهوامع ٣ : ٣٥٩ – ٣٦٠.

(١٣٦) انظر المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني : ٣٧، والتكملة : ٢٦٢، وهمع الهوامع ٣ : ٣٦٠.

(١٣٧) الكتاب ٣ : ٣٥٥، ٣٥٧.

(١٣٨) انظر المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني : ٣٧.

## خاتمة

وفي نهاية بحثي هذا أخلص إلى الآتي :

١ - لقد عرض النحويون في مصنفاتهم بالتفصيل لطرائق التَّعامل مع أسماء الأعلام المقترنة بها اللواحق، وهي الأسماء المقترنة بها لواحق التثنية، وجمع المذكر والمؤنث السالمين، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان.

٢ - كان تعاملهم مع هذه المسميات متفرِّقاً في أبواب عدّة صرفيّة ونحوية، فمثلاً في التسمية بالمثنى نجد أن النَّحاة بيّنوا أحكام ذلك في باب المثنى وإعرابه، وفي باب التصغير، وفي باب النَّسب، وفي باب الجمع.

٣ - كثير من أحكام النُّحاة كانت واضحة في تَغاير الحُكم بين الأَسماء المتَّصلة باللواحق والعَلَم المسمى به، فتارة يُنظر إلى أصل العَلم فيفرَّق بين الاسم قبل التسمية وبعدها، وتارة يُنظر إلى ما آل إليه فلا يُفرَّق، فمثلاً في النِّسبة إلى رجل اسمه (ظَرِيفان): نظر بعض النحاة إلى أن الاسم مثنى فعدّ اللاحقة ليست من أصل الاسم فصغَّره على (ظُرَيِّفان) ولم يحذف ياء (ظريف)، بينما نظر غيرهم إلى أنّ الألف والنون أصبحت من الكلمة نفسها فحذف منه الياء عند تصغيره فقال : (ظُرَيْفان).

٤ - تفاوتت أحكام النحاة بين التسمية بالعلم قديماً وما يُعامل به حديثاً، فقد حكم النُّحاة بجواز إعراب العلم المثنى المسمّى به بالحروف فيُقال في (دولة البحرين) : هذه البحران، إلا أنّ هذه التسمية قد انْقَرَضت في عصرنا ولم يَعُد يُستخدم إلا (البحرين) بالياء فقط، وكأنّ اليَّاء جزءٌ من حروف الكلمة الأصليّة.

٥ - لم يكن بيان النّحاة لأحكام ذلك ضَرْباً من الافتراض، بل قد وُجدت التَّسْمية بها قديماً وحديثاً، ومما سُمِّي به في ذلك : البحرين، وزَيْدان، وعابِدِين،

---

=(١٣٩) انظر همع الهوامع ٣ : ٣٦٠.

وفِلَسْطين، وأَذرعات، وعَرَفات، وحمدان، وعدنان، وفاطمة، وحمزة، وسلوى، وزكريا، وشيماء.

٦ - إنّ موضوع هذا البحث من الموضوعات الحيويَّة، كثيرة الاستخدام في حياتنا، لاتّصاله مباشرة بالعَلم الذي يُسمّى به كل ما في هذا الكون، مما يضطر الباحث أو الكاتب إلى التدقيق فيه ومعرفته.

أسأل الله أنْ ينفع به، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

## المراجع


[١] *ارتشاف الضرب من لسان العرب* : لأبي حيّان الأندلسي، تح د. رجب عثمان محمد، ط الخانجي بالقاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ.

[٢] *الأصول في النحو* : لابن السرّاج، تح د. عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، الثالثة، ١٤١٧هـ.

[٣] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* : لابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية ببيروت.

[٤] *البسيط في شرح جمل الزجاجي* : لابن أبي الربيع، تح د. عيَّاد الثبيتي، ط دار الغرب الإسلامي ببيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ.

[٥] *التصريح بمضمون التوضيح* : للشيخ خالد الأزهري، تح محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.

[٦] *التكملة* : لأبي علي الفارسي، تح د. كاظم بحر المرجان، ط عالم الكتب ببيروت، الثانية، ١٤١٩هـ.

[٧] *جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين* : لمحمد أمين بن فضل الله المحبي، ط دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط الأولى، ١٤٠١هـ.

[٨] *الزيادة ومعانيها في الأبنية الصرفية في ديوان الطُّفيل الغنوي* : للدكتور خالد عبد الكريم بسندي، ط مركز حمد الجاسر بالرياض، الأولى، ١٤٣٠هـ.

[٩] *سر صناعة الإعراب* : لابن جنّي، تح د. حسن هنداوي، ط دار القلم بدمشق، الأولى، ١٤٠٥هـ.

[١٠] *شذا العرف في فن الصرف* : لأحمد الحملاوي، اعتنى به د. عبد الحميد هنداوي، ط دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٩هـ.

[١١] *شرح التسهيل* : لابن مالك، تح د. عبد الرحمن السيد و د. محمد المختون، ط هجر بمصر، الأولى، ١٤١٠ هـ.

[١٢] *شرح جمل الزجاجي* : لابن خروف، تح د. سلوى محمد عرب، ط جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الأولى، ١٤١٩ هـ.

[١٣] *شرح الرضي على الكافية* : تح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، الثانية، ١٩٩٦م.

[١٤] *شرح شافية ابن الحاجب* : للرضي، تح محمد نور الحسن وزميليه، ط دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٢هـ.

[١٥] *شرح كتاب سيبويه* : لأبي سعيد الحسن السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط دار الكتب العلميّة ببيروت، الأولى، ١٤٢٩ هـ.

[١٦] *شرح المفصل* : لابن يعيش، حققه محيي الدين عبد الحميد (ولم يُشر الطابع إلى ذلك)، ط المنيرية، د.ت.

[١٧] *الصاحبي* : لأحمد بن فارس، تح السيد أحمد صقر، ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٩٧٧ م.

[١٨] *الصحاح* : للجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين ببيروت، الثالثة، ١٤١٤ هـ.

[١٩] *الطبقات الكبير* : للزهري، تح د. علي محمد عمر، ط الخانجي بالقاهرة، الأولى، ١٤٢١هـ.

[٢٠] *الكتاب* : لسيبويه، تح عبد السلام هارون، ط الهيئة المصرية، ١٣٩٥ هـ.

[٢١] *اللغة والجنس* : للدكتور عيسى برهومة، ط دار الشروق برام الله، الأولى، ٢٠٠٢م.

[٢٢] *المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة* : لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مروان العطية وشَيخ الراشد، ط دار الهجرة ببيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ.

[٢٣] *مجالس العلماء* : لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، ط الخانجي بالقاهرة، الثالثة، ١٤٢٠هـ.

[٢٤] *المذكر والمؤنَّث* : لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تح د. حاتم الضامن، ط دار الفكر بدمشق، الأولى، ١٤١٨هـ، من منشورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

[٢٥] *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* : للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط دار التراث بالقاهرة، الثالثة.

[٢٦] *المسائل البصريات* : لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد، ط المدني بمصر، الأولى، ١٤٠٥ هـ.

[٢٧] *المنصف* : لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط وزارة المعارف العمومية، الأولى، ١٣٧٣ هـ.

[٢٨] *معجم البلدان* : لياقوت الحَمْوي، ط دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ.

[٢٩] *معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع* : لأبي عُبيد البكري، تح مصطفى السَّقا، ط عالم الكتب ببيروت.

[٣٠] *المفصل في صنعة الإعراب* : للزمخشري، ط دار الجيل ببيروت، الثانية، د.ت.

[٣١] *المقتضب* : للمبرد محمد بن يزيد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، ط الأهرام بالقاهرة، ١٤١٥هـ.

[٣٢] *المقصور والممدود* : لابن السكيت، تح د. محمد محمد سعيد، ط الأمانة بمصر، الأولى، ١٤٠٥هـ.

[٣٣] *المقصور والممدود* : لأبي علي القالي، تح د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط الخانجي بمصر، الأولى، ١٤١٩هـ.

[٣٤] *المقصور والممدود* : للفرّاء، تح عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، ط دار قتيبة، ١٤٠٣هـ.

[٣٥] *همع الهوامع* : لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الأولى، ١٤١٨ هـ.

# Noun- Suffixed Proper Names in Arabic: A morpho- Syntactic Study

**Dr. Yousef M. Fajjal**
*Associate professor in linguistics*
*King Saud University*

**Abstract.** The social needs require that every single body must have a name that defines it, shows what it is, and distinguishes it from others, and also includes a number of meanings and features. Hence, this field of study is rich and closely related to the real life of all nations and people.

The grammarians made a great effort in terms of studying nouns with their various kinds. They also wrote many chapters to identify how to deal with them in details. They also assumed many assumptions which are really occurred in our contemporary world.

One of the topics that were dispersed in the traditional books of grammar with variation in their uses and premises in the present time is "Naming Attached with Suffixes". This paper reviews the grammarians' discussion in this regard, extrapolates their arguments, as well as judging these views. This paper also answers many questions that frequently repeated about how to deal with these names in terms of their grammatical analysis, dual, plural, minimization, and so on.